الانثروبولوجيا الاقتصادية
المفاهيم والتصورات والاتجاهات النظرية
١- مجال الانثروبولوجيا الاقتصادية
تعد الأنثروبولوجيا الاقتصادية على حد تعبير چورچ دالتون فرعاً متخصصا في إطار كل من الأنثروبولوجيا الاجتماعية والأنثروبولوجيا الثقافية.

ويصف چورچ دالتون موضوع هذا التخصص الجديد بانه يمتد ويتسع، ففى المراحل المبكرة كان يركز على طريقة تنظيم الاقتصاد المحلي في علاقته بالعلاقات الاجتماعية عند نقطة زمنية معينة في ظل ظروف التغير البطيئة على حد قول مالينوفسكي إلا أن مجالها الحديث هو التحديث (١).

ويتمثل اهتمام علماء الأنثروبولوچيا الاجتماعية الأوائل من أمثال مالينوفسكي في دراسته عن قبائل التروبرياند في المحيط الهادى، وريموند فيرث في دراسته عن مجتمع التيكوبيا الذي يعيش في احدى الجزر البعيدة الواقعة على اطراف جزر سولومون، و مارسيل موسي في دراسته عن نظام الهدايا الملزمة ، كل هؤلاء العلماء اهتموا بدراسة النظم الاقتصادية في المجتمعات البدائية واثبتوا بما لا يدع مجالا للشك أن هذه النظم لا تقوم على اعتبارات المنفعة الشخصية بقدر ما يقوم على اعتبارات ت نصل بالعقيدة والايمان والسحو والرغبة والمشاركة الجماعية (٢) .

٢- النسق الاقتصادي في دراسات علماء الاقتصاد والاجتماع والأنثروبولوجيا

ويقصر الباحثون من علماء الاقتصاد وبعض علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا دراسة النسق الاقتصادي على الموضوعات الثلاث الآتية:

١ - عملية كيفية إنتاج السلع والخدمات التي تحتاج اليها المجتمعات الإنسانية على مختلف أنماطها المجتمعية ومختلف الأنماط التي تحكم النشاط الإنساني والتفاعل في عمليات الإنتاج، والاهتمام بكيفية تقسيم العمل بين افراد المجتمع بناء على مجموعة من المعايير الذاتية (الجنس - الطبقة - النوع- العمر) أو المعايير الموضوعية (الخبرة - الشهادة – الكفاءة – التدريب) أو الاثنين معا في بعض الأحوال حيث تختلف درجة سيادة كل من هذه المعايير حسب النمط المجتمعي.
٢- كيفية توزيع السلع والخدمات المنتجة بين افراد المجتمع وأنماط التفاعل التي تحكم هذه العمليات كافة وكيف يتم ذلك في مختلف الأنماط المجتمعية البسيطة والحديثة سواء عن طريق المقايضة أو التبادل.

٣ – كيفية استهلاك السلع والخدمات ونوع السلوك الذي يحكم ذلك، دراسة العادات والقواعد والعوامل التي تحكم عملية الاستهلاك وعلاقتها بإهدار أو تراكم الطاقة والموارد بالمجتمع محل البحث عامة.
٤ – كما نجد من الأهمية بمكان إدراج موضوع الملكية تحت العمليات التي تهم الدراسات الاقتصادية الذي طالما قرنه العلماء والباحثون بالأنساق السياسية والقانونية، حيث لا يمكن فصل هذا النظام عن كافة العمليات الأخرى السالفة الذكر ثم عن النسق الاجتماعي الكلي، حيث انها تتخلل كل مظاهر الحياة الاجتماعية، فضلا عن أن الممتلكات على مختلف اشكالها بانتقالها من فرد ينتج إلى آخر له حق الانتفاع والتصرف بل واستهلاكها وتبادلها في كثير من الأحوال.

ويمكن اعتبار الملكية أحد النظم الداخلة في تكوين النسق الاقتصادي في المجتـمعات التقليدية، نظرا لأن هذا النظام يلعب دورا هام في حياة هذا الشعوب الاقتصادية والاجتماعية خاصة فكرة حيازة الأشياء والتي هي في اساسها فكرة تتضمن أو تقتضي وجود حقوق معينة لشخص أو جماعة دون غيرهم من الناس باستخدام هذه الممتلكات والانتفاع أو التصرف فيها (٧)

بناء عليه تتعدد وتتنوع الموضوعات التي يتناولها الباحث في مجال الأنثروبولوجيا الاقتصادية نجملها فيما يلي:

١ – عمليات التبادل (التبادل – التناوب - التوزيع - الملكية - رأس المال)

٢ – عمليات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار والادخار.

٣ ماهية العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع

٤ – دراسة التنمية الاقتصادية والتغير الاجتماعي

٥ – دراسة وتقييم فروض النظرية الاقتصادية

٦ – الدراسات التنظيمية.